المؤشـــــــر

العـــدد الرابـــع عشـــر

النصف الثانـي فبرايـر 2024

المركز الليبي لبناء المؤشرات
LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

LIBC

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

نشرة أسبوعية وتقارير نصف شهرية، تصدر عن المركز الليبي لبناء المؤشرات تتناول مجموعة من المؤشرات والمتغيرات وإتجاه الأحداث المتعلقة بالشأن الليبي.

جميـع الحقـوق محفوظـة للمركـز الليبـي لبنـاء المؤشـرات - 2023

تقرير النصف الثاني من شهر فبراير 2024

في هذا العدد:

- الأعلى للدولة يرفض قرار البرلمان إنشاء صندوق إعادة الإعمار برئاسة نجل حفتر
- فشل اجتماع تونس.. واتفاق على تشكيل حكومة جديدة وإجراء الانتخابات
- مبادرة الدبيبة لوقف الحرب في السودان وسط زيارة للبرهان وحميدتي
- حرس المنشآت النفطية في ليبيا ينهون إضرابهم بعد زيادة رواتبهم
- خطة جديدة من الطرابلسي لإخلاء العاصمة من التشكيلات المسلحة
- في رسالة للدبيبة.. الكبير يحذر من استمرار السياسات المالية الحالية
- القضاء الإداري يبطل مذكرة التعاون في قطاع النفط مع تركيا
- النيابة العامة تأمر بالقبض على مرتكبي حادثة أبو سليم
- مشروع أمريكي لدمج المجموعات المسلحة في ليبيا
- مجموعة فاغنر تتوسع في ليبيا تحت قيادة جديدة

فهرس المحتويات

المقدمة 5

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري 5

1. التشكيلات المسلحة 6

خطة جديدة من الطرابلسي لإخلاء العاصمة من التشكيلات المسلحة 6

مشروع أمريكي لدمج المجموعات المسلحة في ليبيا 9

2. المواجهات الأمنية والعسكرية 10

النيابة العامة تأمر بالقبض على مرتكبي حادثة أبو سليم 10

3. الجرائم المنظمة وأمن الحدود 12

بحجة عدم الأمان.. القضاء الإيطالي يجرم تسليم المهاجرين إلى ليبيا 12

اللواء 444 تضبط شاحنة محملة بـ(40) ألف لتر من الوقود معدّة للتهريب للخارج 14

4. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي 14

مجموعة فاغنر تتوسع في ليبيا تحت قيادة جديدة 14

5. التسليح والتدريبات العسكرية 15

البحرية الليبية تشارك في ورشة الأمن البحري الأمريكي في أفريقيا 15

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري 18

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية 18

تجارة بنغازي تطلق الملتقى التجاري الليبي المصري 18

مجلس العمال الليبي البريطاني يعقد ملتقى حول الطاقات المتجددة بطرابلس 20

2. المؤسسة الوطنية للنفط 21

القضاء الإداري يبطل مذكرة التعاون في قطاع النفط مع تركيا 21

مستويات قياسية لإنتاج ليبيا من النفط 22

3. المصرف المركزي 23

في رسالة للدبيبة..الكبير يحذر من استمرار السياسات المالية الحالية 23

المصرف المركزي قلق من انتشار فئة 50 دينار مجهولة المصدر 26

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي 30

1. الاحتجاجات والمطالب **30**

حرس المنشآت النفطية في ليبيا ينهون إضرابهم بعد زيادة رواتبهم 30

2. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية **31**

الأعلى للدولة يرفض قرار البرلمان إنشاء صندوق إعادة الإعمار برئاسة نجل حفتر 31

الدبيبة يكشف تفاصيل مشروع حفر 207 بئراً لمواجهة أزمة المياه في ليبيا 32

3. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية **33**

حراك ملحوظ للسفراء والمبعوثين الأجانب في الأزمة الليبية 33

مجلس الأمن يؤكد دعمه للانتخابات والمصالحة في ليبيا 35

فشل اجتماع تونس.. واتفاق على تشكيل حكومة جديدة وإجراء الانتخابات 36

رابعاً: المؤشر السياسي الدولي 37

1. اللقاءات والتصريحات الرسمية **38**

مبادرة الدبيبة لوقف الحرب في السودان وسط زيارة للبرهان وحميدتي 38

الدبيبة والمنفي يستقبلان رئيس جمهورية غينيا بيساو 40

2. السياسات والقرارات **41**

الولايات المتحدة تقرر تمديد حالة الطوارئ في ليبيا إلى ما بعد 2025 41

إعادة افتتاح السفارة الروسية في العاصمة الليبية طرابلس 42

خامساً: مختارات 44

1. شخصية العدد **44**

ستيفاني خوري.. نائبة المبعوث الأممي للشؤون السياسية 44

2. مقال العدد **46**

تطورات ليبيا في مسارات متجمدة.. محمد بدر الدين زايد 46

المقدمة

المؤشر هو تقرير نصف شهري، يتناول أهم ما تشهده الدولة الليبية من تطورات أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية، مع التركيز على الملفات التي ترتبط بصميم الأمن القومي الليبي. وبالتالي يتكون المؤشر من خمسة محاور رئيسية: المحور الأمني والعسكري، المحور الاقتصادي والتجاري، المحور السياسي الداخلي، المحور السياسي الدولي، وأخيراً مختارات.

ويتناول هذا العدد أهم الأحداث التي شهدتها ليبيا خلال النصف الثاني من شهر فبراير 2024، أبرزها: دعوة محافظ مصرف ليبيا المركزي "الصديق الكبير" في رسالة لرئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، لإيقاف الإنفاق الموازي المجهول المصدر، وإقرار ميزانية موحدة لكامل التراب الليبي. وترشيد الإنفاق بما يحافظ على احتياطات الدولة وحقوق الأجيال القادمة، إلى جانب تنويع مصادر الدخل وتعزيز دور القطاع الخاص. هذه الرسالة أظهرت حجم التوتر بين الكبير والدبيبة من ناحية، وحجم أزمة المؤسسات الليبية من ناحية أخرى، وهو ما دفع تركيا للتدخل للقيام بدور الوساطة بين الرجلين. وفي خطوة زادت من الحصار المالي على حكومة الدبيبة، أصدر رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح"، قراراً يحظر بموجبه على جميع المؤسسات والشركات العامة تقديم أي تمويل لحكومة الوحدة الوطنية، سواء على شكل قروض أو تحت مسمى المسؤولية الاجتماعية.

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري

يتناول هذا المحور التطورات الأمنية والعسكرية التي تشهدها ليبيا، سواء بين المكونات المحلية أو تلك التي تنخرط فيها القوى الأجنبية. وتشمل التطورات بين المكونات المحلية التشكيلات العسكرية المختلفة التي تعج بها ليبيا، والمواجهات الأمنية والعسكرية بين هذه التشكيلات، فضلاً عن الجرائم المنظمة وتتضمن الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر والتهريب وما يرتبط بهذه الجرائم من مسألة أمن الحدود. أما التطورات التي تنخرط فيها القوى الأجنبية فتشمل النفوذ العسكري

للقوى الإقليمية والدولية داخل ليبيا، وكذلك صفقات التسليح والتدريبات والمناورات العسكرية.

1. التشكيلات المسلحة

خطة جديدة من الطرابلسي لإخلاء العاصمة من التشكيلات المسلحة

في 21 فبراير 2024، أعلن وزير الداخلية المكلف في حكومة الوحدة الوطنية "عماد الطرابلسي"، خلال مؤتمر صحفي عن التوصل لاتفاق مع الجهات المختصة في العاصمة طرابلس لإخلاء العاصمة، قبل رمضان أو أثناءه أو بعده كحد أقصى، من جميع "الأجهزة الأمنية"، ولن يكون في العاصمة إلا البحث الجنائي والنجدة والمرور ومراكز الشرطة.

تحدث الطرابلسي عن أن العاصمة ستكون خالية من جميع المظاهر المسلحة، وأن التشكيلات العسكرية ستعود لثكناتها ومقراتها بالكامل، وهي: جهاز الأمن العام، جهاز الردع، الشرطة القضائية، جهاز الدعم والاستقرار، اللواء 444 قتال، اللواء 111، قوة دعم المديريات، وجميع التشكيلات الأخرى. وسيتم تـأمين مؤسسات الدولة والشارع فقط من خلال مديرية أمن طرابلس، مع الاكتفاء ببعض النقاط والتمركزات البسيطة لقلة الإمكانيات.

في هذا السياق، قدم مركز الأبحاث الاستراتيجي والأمني الأميركي "سترا تفور" وهو مركز غير الحكومي ومقرب من أجهزة الاستخبارات الأمريكية، أربعة أسباب تقلل من احتمالات مغادرة المجموعات المسلحة العاصمة طرابلس بعد شهر رمضان:

أولاً أنها مندمجة بقوة داخل جهاز الدولة والعديد من أعضاء الحكومة لديهم علاقات بتلك المجموعات المسلحة،

ثانياً تمركز العديد من المجموعات إلى حد كبير في طرابلس، لذا فإن الدعوة إلى عودتها إلى مقراتها من شأنها أن ترسخ وجود تلك المجموعات في أجزاء من المدينة،

وثالثاً عدم قدرة الشرطة على استبدال الميليشيات بشكل كامل في العاصمة بسبب محدودية الموظفين والموارد الحكومية،

رابعاً قد يكون هناك اتفاق على إبعاد الميليشيات عن وسط مدينة طرابلس، ومن الاحتمالات أن تظهر هذه الخطوة سيطرة محدودة من جانب الحكومة بعد تصاعد أعمال العنف في 18 فبراير الماضي.

وفي حوار صحفي أجرته صحيفة "سبوتنك عربي" الروسية مع عدد من المختصين حول هذا القرار، قال المحلل السياسي "عبد الله الديباني" بأن تصريحات الطرابلسي قريبة من تصريحات وزير الداخلية السابق فتحي باشاغا عندما بدأ بعملية أطلق عليها اسم عملية "رأس الأفعى"، التي أدى من خلالها إلى تخفيض عدد كبير من التشكيلات المسلحة، ولكن عادت هذه التشكيلات بقوة في عهد حكومة الدبيبة، بعد انشطارها من داخل تشكيلات أخرى تأتمر بإمرة الدبيبة وتنفذ تعليماته.

ورأى بأن وزير الداخلية لا يقصد بإخراج التشكيلات المسلحة من العاصمة هو إنهاء وجودها، وإنما هو إخلاء العاصمة من هذه التشكيلات، وقال لن يكون هذا الأمر هو الحل إن استطاع تنفيذ ما قاله. وأوضح أن هذه الحلول هي حلول تلفيقيه، التي لا تزال الدولة تدور في كنفها، ولا تزال هناك جهات تريد استعمال هذه التشكيلات لتحقيق مصالحها الشخصية، وأن وزير الداخلية المكلف يريد أن يكون "نسخة كربونية" من فتحي باشاغا، وزير الداخلية السابق، لهذا لن يتعدى هذا الإجراء سوى كونه بياناً لا يمكن تطبيقه على الأرض. وأشار إلى أن الحل هو دمج أفرادهم في الأجهزة الرسمية كوزارة الداخلية والدفاع، وإعطاء الباب للخيار في عملية إعادة تنسيب هؤلاء الأفراد بمؤسسات الدولة المدنية.

أما المحلل السياسي "ناصر أبو ديب" فقال إن هذا الإجراء هو إجراء سليم ومهم، وكان من المفترض أن يُتخذ منذ سنوات، وأن كل ما يحدث الآن جيد ويمكن تطبيقه على

الأقل من ناحية البوابات الأمنية والاستيقاف الأمني. وأشار إلى أن هذا القرار يأتي في نطاق أربع بلديات وهي حي الأندلس، وأبو سليم ومنطقة طرابلس المركز بالإضافة إلى منطقة عين زاره، ولم يتحدث عن مناطق تاجوراء وجنزور المحاذية للعاصمة من الشرق والغرب. وأكد بأن هذه التشكيلات سوف تمتثل ولكن ليس بالشكل والطريقة التي تقوم بها بإخلاء المقار، أذ من الصعب إخراجهم من العاصمة نهائياً، نظرا لغياب مقرات تستوعب هذه الجموع بشكل كبير.

الخبير العسكري "عادل عبد الكافي" أيد الخطوة التي اتخذها وزير داخلية، مؤكداً أنها جاءت من رحم المرسوم الرسمي الذي أصدره رئيس الحكومة والقاضي بـالتخفيف من الكثافة الأمنية لهذه القوى غير الشرعية، في مقابل إعطاء جميع الصلاحيات لوزارة الداخلية. وأشار أن هذه الخطوة تأتي كنتيجة لخطوات سابقة بدأت بانسحاب القوة المشتركة من مطار وميناء مصراتة، إضافة إلى انسحاب قوة الردع من ميناء طرابلس الدولي ومطار معيتيقة الجوي غرباً.

وأوضح أن الدول الفاعلة في الملف الليبي هي من ضغطت على الأجسام السياسية للحد من تداخل هذه القوى الأمنية غير القانونية، والتي شرعن وجودها فائز السراج الذي أصدر قرارات بضمها إلى المجلس الرئاسي "القائد الأعلى للقوات المسلحة"، مما دفع بهذه التشكيلات للتغول على صلاحيات بقية القوات التابعة لمؤسسات الدولة. ونصح بفرز أعضاء الجماعات المسلحة ثم تدريبهم على ملفات حقوق الإنسان وإدماجهم في هياكل الدولة، مع فرض عقوبات على كل من يتجاوز اللوائح الحقوقية، إضافة إلى إشراك المجتمع المدني في عملية نزع السلاح والتسريح.

مشروع أمريكي لدمج المجموعات المسلحة في ليبيا

في وسط ما تعانيه ليبيا من أزمات وتشظٍ متلاحق نتيجة الصراع السياسي الحاد، تتحرك عواصم كبرى لتنفيذ مشاريع تتعلق بدمج المجموعات المسلحة في ليبيا على نطاق واسع. ومقابل نشاط موسكو الحثيث لترسيخ وجودها العسكري في ليبيا، عادت الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة لتفعيل برنامج مضاد يسعى لنزع السلاح ودمج المجموعات المسلحة في ليبيا تحت قيادة عسكرية موحدة.

وكشفت مصادر ليبية حكومية في طرابلس، لـ "العربي الجديد"، أن مسؤولين أميركيين يجرون مشاورات مع أطراف ليبية بشكل كثيف منذ أكتوبر الماضي، حول مشروع أميركي لنزع السلاح وحل التشكيلات المسلحة وإعادة دمجها في المؤسسات الأمنية والعسكرية. شملت هذه المشاورات قيادات عسكرية تابعة لحكومة الوحدة الوطنية في غرب البلاد، وقوات الشرق الليبي بقيادة المشير "خليفة حفتر".

وحول مضمون هذا المشروع، توافقت معلومات المصادر على أنه يتضمن رؤية خاصة في عدم معاملة التشكيلات المسلحة بمنظور واحد، ووجوب تصنيفها بناء على معايير سابقة توصل إليها الجانب الأميركي مع حكومة الوفاق الوطني عام 2020. ويقضي هذا التصنيف بوضع المجموعات المسلحة في ثلاث مجموعات:

1- مجموعة تلقت تدريباً نظامياً ورُمز لها باللون الأخضر،
2- ومجموعة أبدت استعدادها لتلقي تدريب نظامي ورُمز لها باللون البرتقالي،
3- ومجموعة متورطة في جرائم واسعة ولا يمكن استيعابها في التدريب النظامي ورُمز لها باللون الأحمر.

وبينما يتوجب حل المجموعة الأخيرة، تُدمج المجموعتان الأوليتان في المؤسستين الأمنية والعسكرية تحت قيادة مدنية موحدة.

وفي هذا السياق، أجرت الولايات المتحدة عدد من اللقاءات مع قادة التشكيلات المسلحة في هذه الفترة. ففي 22 فبراير الماضي، بحث ممثلين عن قوات الشرق الليبي برأسه "خالد خليفة حفتر"، مع وفد أمريكي برئاسة نائب رئيس البعثة الدبلوماسية الأمريكية في ليبيا "جيرمي برنت"، التعاون العسكري مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب ومنع الهجرة غير الشرعية.

وفي 28 فبراير، أجرى وفد عسكري من وزارة الدفاع الأمريكية جولة تفقدية بمعسكر "اللواء 444 قتال" التابع لمنطقة طرابلس العسكرية، وقال اللواء إن زيارة وفد البنتاغون جاءت للتنسيق في جانب التدريب ورفع المستوى القتالي لأفراد اللّواء 444 قتال، حيث اطلع الوفد على مرافق المعسكر رفقة آمر اللّواء "محمود حمزة"، وعلى إمكانية إعطاء عدة دورات تدريبية في عدة مجالات تخص الجانب العسكري.

2. المواجهات الأمنية والعسكرية

النيابة العامة تأمر بالقبض على مرتكبي حادثة أبو سليم

أعلنت النيابة العامة الليبية، في 24 فبراير 2024، عن إصدارها أوامر بضبط وإحضار مرتكبي حادثة مقتل عشرة أشخاص، في حي أبو سليم بالعاصمة طرابلس، في 18 فبراير الماضي. وأوضح مكتب النائب العام، في بيان له، أن التحقيقات في الحادثة لا تزال جارية، فيما اتضح للنيابة العامة حتى الآن أن سبب وفاة الأشخاص العشرة "تعرّض المجني عليهم لأعيرة نارية أصابتهم"، وأنها "وضعت يدها على أدلة أسهمت في فهم الظروف الملابسة للواقعة، ومعرفة الجناة، فكلف النائب العام مديرية أمن طرابلس بالإشراف على ضبط المتهمين وإحضارهم"، من دون أن يحدد هويات المتورطين.

وإثر تناقل أنباء العثور على جثث عشرة أشخاص داخل استراحة في حي أبو سليم تعود ملكيتها لجهاز دعم الاستقرار، أحد أكبر التشكيلات المسلحة بالعاصمة ويتبع المجلس الرئاسي، أكدت مديرية أمن طرابلس وقوع الحادثة على يد مجموعة مسلحة مجهولة، وأن بعضاً من المغدور بهم يتبعون جهاز دعم الاستقرار.

ويسيطر جهاز دعم الاستقرار، الذي يتخذ من معسكرات بحي أبو سليم وسط العاصمة مقرات له، وعدد من التشكيلات المسلحة الأخرى، كجهاز الأمن العام وجهاز الردع واللواء 444 وعدد من التشكيلات المسلحة الصغرى الأخرى، على العاصمة طرابلس، من خلال تواجدهم في مقار عسكرية موزعة في أكثر من حي ومنطقة، ويتبع كل منها بشكل اسمي وزارتي الدفاع والداخلية في حكومة الوحدة الوطنية، أو المجلس الرئاسي.

وبالتزامن، دعت البعثة الأممية في ليبيا السلطات في طرابلس إلى ضرورة إجراء تحقيق مستقل وسريع وشامل في الواقعة، وحثتها على العمل من أجل منع أي أعمال قد تؤدي إلى التصعيد ومزيد من العنف. وحذرت البعثة في بيانها، من أن يكون "التنافس بين الجهات الأمنية ينطوي على مخاطر جسيمة بالنسبة للوضع الأمني الهش في العاصمة طرابلس". ودفعت الحادثة وزير الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية "عماد الطرابلسي"، إلى عقد مؤتمر صحفي، للإعلان عن عزم الوزارة متابعة الحادثة ورعاية تحقيقات واسعة وشاملة حولها، مؤكداً أن وزارته ادخرت جهداً في القبض على المتورطين "مهما كانت تبعيتهم".

3. الجرائم المنظمة وأمن الحدود

بحجة عدم الأمان.. القضاء الإيطالي يجرم تسليم المهاجرين إلى ليبيا

أصدرت المحكمة العليا في إيطاليا حكماً يدين تسليم اللاجئين والمهاجرين الذين تم إنقاذهم في البحر المتوسط إلى خفر السواحل الليبي، معتبرةً أن ليبيا ليست بلدا آمنا لإيواء المهاجرين.

وعدّ قضاة المحكمة العليا أن تسهيل اعتراض المهاجرين واللاجئين من قبل خفر السواحل الليبي يندرج تحت جريمة "التخلي في حالة خطر عن القاصرين أو الأشخاص العاجزين والنزول التعسفي للأشخاص والتخلي عنهم".

وفي سياق مشابه، كانت أربع منظمات مالطية قد دعت في 12 ديسمبر من العام الماضي، سلطات بلادها إلى الوقف الفوري عن كافة أشكال التعاون مع لواء طارق بن زياد أو أي "ميليشيا ليبية" أخرى متورطة في الاتجار بالبشر وانتهاكاتهم، على حد تعبيرها.

في سبيل مواجهة هذه الظاهرة، التقى وزير الداخلية المكلف في حكومة الوحدة الوطنية "عماد الطرابلسي"، في 18 فبراير، بسفير الاتحاد الأوروبي لدى ليبيا "نيكولا أورلاندو"، لبحث سبل تعزيز التعاون الأمني بين الجانبين في ملف الهجرة غير الشرعية. وناقش الطرفان آليات دعم بعثة الاتحاد الأوروبي لعمليات إعادة المهاجرين غير القانونيين إلى بلدانهم، إلى جانب جهود وزارة الداخلية في تأمين الحدود الجنوبية لليبيا.

وفي هذا السياق، أعلنت المنظمة الدولية للهجرة أن 147 مهاجرًا، من بينهم طفلان غير مصحوبين ومنفصلين عن ذويهم، تمكنوا في 13 فبراير 2024، من العودة إلى ديارهم بأمان من بنغازي إلى لاغوس بنيجيريا .وأوضحت المنظمة أن هذه العودة

جاءت بدعم من برنامج المنظمة الدولية للهجرة للعودة الطوعية الإنسانية، الذي لا يزال يعد شريان حياة إنساني للمهاجرين الراغبين في العودة إلى ديارهم من الأوضاع غير المستقرة. وفي وقت آخر، في 29 فبراير، أعلنت المنظمة الدولية للهجرة ترحيل 144 مهاجراً غير نظامي من ليبيا إلى بنغلاديش، في إطار برنامج العودة الطوعية.

كما أعلن جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية فرع بنغازي الكبرى، ترحيل 35 مصرياً إلى منفذ مساعد البري، تمهيداً لترحيلهم إلى الأراضي المصرية. وقالت منظمة أطباء بلا حدود، إنها أنقذت أكثر من 80 مهاجراً غير نظامي خلال عمليتين منفصلتين قبالة السواحل الليبية. وأكدت المنظمة أن مهاجرين اثنين لقيا حتفهما، بينما فقد 3 آخرون، مشيرةً إلى أنها انتشلت 60 مهاجراً في عملية أولى كانوا على متن قارب مطاطي على وشك الغرق قبالة سواحل ليبيا. وأضافت أطباء بلا حدود أنها أنقذت 19 مهاجرا آخر من منصة نفط بحرية تونسية مهجورة قريبة من ليبيا، سبحوا إليها بعد أن بدأت المياه تتسرب إلى القارب الذي كانوا على متنه.

وقد أشارت المنظمة الدولية للهجرة، في تقريرها، إلى أن تدفق المهاجرين في تزايد مستمر، منذ ديسمبر 2023، وقد أعادت الأمر إلى إلغاء النيجر القانون الذي يجرم تهريب البشر، والذي كانت قد أقرّته في عام 2015 قبل أن تلغيه في نوفمبر 2023. في شمال النيجر، المنطقة التي تُعد ممراً للمهاجرين من دول أفريقيا جنوب الصحراء نحو ليبيا أو الجزائر أو أوروبا، تزايد تدفق المهاجرين عبر الحدود بنسبة 50 في المائة، في حين تزايد تدفق المهاجرين الخارجين من النيجر بنسبة 69 في المائة، وفقاً لبيانات المنظمة.

وأوضحت المنظمة أن الجنسيات الرئيسية للأشخاص الذين رُصدوا عند نقاط مراقبة تدفق المهاجرين تعود إلى النيجر (75 في المائة) ونيجيريا (سبعة في المائة) وتشاد (خمسة في المائة) ومالي (اثنان في المائة).

اللواء 444 تضبط شاحنة محملة بـ(40) ألف لتر من الوقود معدةّ للتهريب للخارج

تمكنت المفارز الصحراوية باللواء 444 قتال، من ضبط شاحنة محملة بـ 40 ألف لتر من الوقود المعد للتّهريب خارج البلاد. وأكد اللواء 444 قتال، في بيان له، أن مفارزه تمكنت بعد رصد وتتبع من قبل سرية الاستطلاع وفي كمين محكم من ضبط الشاحنة جنوب بلدية العربان. وقال اللواء أن وحداته العسكرية تواصل رصد الخارجين عن القانون وتقفي آثارهم، حمايةً لقوت الليبيين ومقدرات الوطن .

4. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي

مجموعة فاغنر تتوسع في ليبيا تحت قيادة جديدة

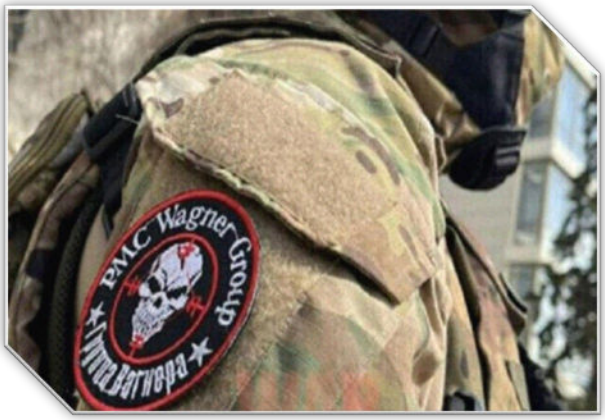

كشفت الجزيرة الانجليزية أن مجموعة الفاغنر تحقق توغلات أعمق في ليبيا تحت قيادة جنرال جديد يدعى "أندريه أفريانوف". وأضافت الجزيرة أن التقديرات الحالية تشير إلى أن فيلق المشاة التابع لفاغنر لديه نحو 800 عنصر منتشرين في ليبيا، ويسيطرون على 3 قواعد جوية في سرت والجفرة وبراك الشاطئ.

وأشارت الجزيرة إلى وجود محادثات لمنح السفن الحربية الروسية حقوق الرسو في ميناء طبرق مقابل أنظمة الدفاع الجوي وتدريب قوات حفتر، وهذا من المحتمل أن يضع روسيا في منافسة مع أوروبا.

5. التسليح والتدريبات العسكرية

البحرية الليبية تشارك في ورشة الأمن البحري الأمريكي في أفريقيا

أعلنت السفارة الأمريكية لدى ليبيا، في 16 فبراير 2024، مشاركة وفد من البحرية الليبية، في ورشة عمل الأمن البحري للقوات البحرية الأمريكية في أفريقيا.

وقالت السفارة "نتطلع إلى مواصلة إشراك ضباط البحرية الليبية المحترفين من جميع أنحاء البلاد في سعيهم لتحسين الأمن في المجال البحري الليبي".

وأوضحت السفارة أن الورشة التي جمعت من وصفتهم بحلفاء واشنطن وشركائها البحريين الإقليميين، جرى خلالها مناقشة فرص تعميق التعاون وتعزيز الوعي البحري والسلامة والازدهار المشترك.

وفي 28 فبراير، قالت شعبة الإعلام الحربي التابعة لقيادة قوات الشرق الليبي، إن صدام خليفة حفتر يشرف على الترتيبات الخاصة لمشروع تعبوي للقوات البرية بالذخيرة الحية، سينطلق الأيام المقبلة في مدينة سرت وسط شمال ليبيا. وفيما وصفت الشعبة صدام بـ"آمر عمليات القوات البرية"، قالت إنه وقف على جاهزية الضباط والجنود، وأشرف على الترتيبات والتجهيزات العسكرية واللوجستية في مواقع المشروع التعبوي قبل انطلاقه بمدينة سرت.

ويأتي هذا الاستعداد، في الوقت الذي تناقلت وسائل اعلام ليبية أنباء عن استعداد قيادة حفتر لإجراء استعراض عسكري كبير بعدة مواقع عسكرية في منطقتي سرت وسط شمال البلاد والجفرة وسط الجنوب. وكشفت مصادر في حديث لـ "العربي الجديد"، عن مشاركة ثلاث تشكيلات تابعة لحفتر بالعرض العسكري المرتقب: اللواء طارق بن زياد الذي يقوده صدام، واللواء 106 الذي يقوده خالد حفتر، واللواء 128 الذي

يقوده حسن الزادمة، مؤكدين بدء توافد أرتال العربات والمعدات العسكرية التابعة لحفتر على قاعدة القرضابية بمدينة سرت، منذ الـ 28 من يناير الماضي.

المؤشرات الأمنية والعسكرية خلال النصف الثاني من شهر فبراير 2024:

- شهد النصف الثاني من شهر فبراير استمراراً للمؤشرات الأمنية والعسكرية التي شهدتها ليبيا في النصف الأول من ذات الشهر، كالتالي:
- **المؤشر الأول**، استمرار حالة الفوضى الأمنية في المنطقة الغربية، حيث شهدت مواجهات عسكرية في أبو سليم بالعاصمة طرابلس، أسفرت عن مقتل 10 أشخاص. وهذا تأكيد على استمرار غياب السيطرة المركزية للحكومة على التشكيلات العسكرية والأمنية المنتشرة في العاصمة طرابلس.
- **المؤشر الثاني**، استمرار استراتيجية الدبيبة الأمنية لإحكام السيطرة المركزية على المنطقة الغربية ومنافذها البرية والبحرية والجوية، في القلب منها العاصمة، وهو ما برز في قرار وزير الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية بإخلاء العاصمة من التشكيلات المسلحة. وهنا يمكن الإشارة لعدد من الملاحظات حول هذا القرار:

أولاً، هذا القرار يأتي في ظل استراتيجية أمنية يتبعها الدبيبة في الفترة الأخيرة، والمتمثلة في السيطرة المركزية لحكومته على كل الأوضاع في المنطقة الغربية، في ظل الحديث عن تشكيل حكومة موحدة، إما جديدة، أو بدمج حكومة الشرق مع حكومة الغرب تحت إدارة الدبيبة. وفي كلا الحالتين قد يستهدف الدبيبة من هذه الخطوة إظهار حكومته بأنها قادرة على السيطرة المركزية وبسط الأمن في العاصمة، وبالتالي فهي مؤهلة لأن تكون عماد وأساس الحكومة الموحدة التي تدير العملية الانتخابية.

ثانياً، يبدو أن التشكيلات المسلحة التي ذكرها الطرابلسي قد تم التوافق معها والتوصل لحل وسط بحيث تقبل بهذا القرار، ومن مؤشرات

ذلك أن الطرابلسي وصفها بالأجهزة الأمنية ولم يقل وصف ميليشيات، كما أن الصيغة التي ذُكر بها القرار كانت هادئة،

وأخيراً لم يتم الحديث عن تفكيك هذه التشكيلات وإنهاء وجودها بالمطلق، أو إعادة دمجها في الأجهزة الأمنية والعسكرية الرسمية، بل وحتى لم يتم الحديث عن إخراجها تماماً من طرابلس، وإنما العودة لثكناتها ومقراتها، والتي غالباً تتواجد في طرابلس. كما أن هذ القرار، إن تم تنفيذه، لن يكون تخلياً تماماً عن هذه التشكيلات المسلحة، بقدر ما هي عملية تعطيل مؤقت لنشاطها لحين الحاجة لها في أي صراع عسكري داخل المنطقة الغربية أو مع المنطقة الشرقية.

ثالثاً، يبدو أن الدبيبة يسعى للتعامل مع هذه التشكيلات كقوى عسكرية يكون دورها خارجي في حماية أراضي الدولة الليبية بشكل عام ضد أي عدو خارجي، أو الدفاع عن المنطقة الغربية في مواجهة أي عملية عسكرية من الشرق، كدور الجيوش الاحترافية، لتبتعد عن أي دور أمني داخلي لتتركه للشرطة.

- **المؤشر الثالث**، استمرار ظاهرة الجريمة المنظمة، سواء

أولاً الهجرة غير الشرعية، بما في ذلك حالات القبض على المهاجرين، وإنقاذ حالات أخرى، فضلاً عن الذين يموتون في البحر غرقاً أو الذين يتم فقدانهم في أعماق البحر.

وثانيا تهريب الوقود بشكل متزايد، والقبض على بعض المهربين، وهو ما برز هذه المرة في تمكن اللواء 444 قتال من ضبط شاحنة محملة بـ 40 ألف لترمن الوقود المعد للتهريب خارج البلاد، وهي مؤشر آخر على تزايد ظاهرة تهريب الوقود. من كل طرفي النزاع في ليبيا بناء علي عدة تقارير دولية .

- **المؤشر الرابع**، استمرار المساعي الروسية لتوثيق تحالفها العسكري مع قوات الشرق الليبي، حيث كشفت الجزيرة الانجليزية أن مجموعة الفاغنر تحقق توغلات أعمق في ليبيا تحت قيادة جنرال جديد يدعى "أندريه أفريانوف". ومقابل نشاط موسكو الحثيث لترسيخ وجودها العسكري في

ليبيا، عادت الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة لتفعيل برنامج مضاد يسعى لنزع السلاح ودمج المجموعات المسلحة في ليبيا تحت قيادة عسكرية موحدة.

كما أجرت الولايات المتحدة عدد من اللقاءات مع قادة التشكيلات المسلحة في هذه الفترة، سواء لقاءها مع أحد قادة قوات الشرق الليبي "خالد خليفة حفتر"، أو قيامها بجولة تفقدية بمعسكر "اللواء 444 قتال" التابع لمنطقة طرابلس العسكرية.

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري

يتناول هذا المحور التطورات الاقتصادية، مع التركيز فقط على الملفات التي ترتبط بشكل وثيق بالأمن القومي الليبي، وهي ثلاث ملفات رئيسية: أولاً، الاستثمارات المحلية والأجنبية والتبادلات التجارية بين ليبيا ودول العالم. ثانياً، المؤسسة الوطنية للنفط، وما يرتبط بها من تطورات تتعلق بقطاعي النفط والغاز. وأخيراً، المصرف المركزي، لما يمثله من أهمية مركزية بالنسبة للسياسات المالية والاقتصادية للدولة الليبية.

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية

تجارة بنغازي تطلق الملتقى التجاري الليبي المصري

أعلنت غرفة التجارة والصناعة والزراعة بمدينة بنغازي، عن تنظيم الملتقى التجاري الليبي المصري، بالتعاون مع شركة إعمار ليبيا القابضة والمجلس التصديري للصناعات الهندسية بمصر. وأعلنت الغرفة في بيان لها، في 24 فبراير 2024، انطلاق أعمال الملتقى بقاعة المؤتمرات قاريونس، بمشاركة العديد من الشخصيات الاعتبارية ورجال الأعمال وأصحاب الشركات من الجانبين الليبي والمصري. وعقدت خلال الملتقى لقاءات واجتماعات

مشتركة من أجل تعزيز فرص العمل المشترك، ومناقشة زيادة فرص الاستثمار والتبادل التجاري بين البلدين .

وكان وزير الاقتصاد والتجارة "محمد الحويج"، قد دعا، في 16 فبراير الماضي، لإقامة شراكة ليبية مصرية طويلة المدى تخدم مصالح البلدين وتحقق التكامل الاقتصادي والتنمية المرجوة. وخلال اجتماعه في مقر السفارة الليبية بالقاهرة، مع ممثلي كبرى الشركات المصرية في مختلف المجالات المهتمة بالساحة الليبية، جدد الحويج الدعوة للشركات المصرية للمشاركة بمعرض طرابلس الدولي بنسخته 50 في مايو القادم، لافتاً إلى المشاركة الناجحة للشركات المصرية في معرض الغذاء في يناير الماضي.

وتلبية لدعوة وزير البترول المصري، التقى رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية الليبية للنفط "فرحات بن قدارة" مع الوزير المصري "طارق الملا"، على هامش مؤتمر ومعرض مصر الدولي للطاقة، وذلك لبحث سبل تعاون البلدين في المجال البترولي. وأكد بن قدارة أهمية مساهمة الشركات المصرية في تنفيذ المشروعات البترولية بليبيا، في ظل توجه الأخيرة لتكثيف الأنشطة الاستكشافية والإنتاجية خلال الفترة المقبلة، مشيرًا لوجود فرص واعدة للتعاون مع مصر في هذا المجال. من ناحيته، أكد الوزير المصري جاهزية شركات بلاده للعمل في ليبيا، خاصة في مجالات التدريب ونقل الخبرات والمساعدة الفنية، مستجيبًا للطلب الليبي بتفعيل محاور التعاون تلك.

مجلس العمال الليبي البريطاني يعقد ملتقى حول الطاقات المتجددة بطرابلس

ناقش مجلس الأعمال الليبي البريطاني في الملتقى المشترك، الذي عقد في 21 فبراير 202 بطرابلس، الاستراتيجية الجديدة للطاقات المتجددة واستعمالاتها ومشاريعها. وشارك في الملتقى رئيس جهاز الطاقات المتجددة وعدداً من الخبراء والمختصين من الجانبين، ألقيت خلاله محاضرة تعريفية بجهاز الطاقات المتجددة في ليبيا ونشاطاته والمشروعات التي يعتزم تنفيذها خلال الفترة القادمة، والتي تتضمنها الاستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة. واختتمت فعاليات الملتقى بحلقة نقاش، تبادل خلالها الحضور عدد من المقترحات لتشجيع الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة.

وفي تصريح لموقع فواصل، أكد رئيس مجلس الأعمال الليبي البريطاني والسفير البريطاني الأسبق إلى ليبيا "بيتر ميليت"، أن الهدف الرئيسي للمجلس هو تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية الاستراتيجية مع ليبيا، من خلال التعاون والشراكة مع المؤسسات والشركات الاقتصادية المحلية. وأعرب ميليت عن تفاؤله بأن الشركات البريطانية يمكنها المساهمة بشكل فعال مع نظيراتها الليبية في إصلاح الاقتصاد الليبي وتنميته، وإرساء علاقات اقتصادية إيجابية بين البلدين. ولفت ميليت إلى أن المجلس سيقوم في المستقبل القريب بزيارات ميدانية إلى ليبيا ضمن وفود اقتصادية متخصصة تمثل كافة القطاعات، مشددًا على أهمية تنمية القطاع الخاص في ليبيا، وسعي المجلس لتعزيز علاقات التعاون مع هذا القطاع بشكل خاص. ووصف ميليت العلاقات بين المصارف الليبية والبريطانية بأنها "قوية جدًا"، مشيرًا إلى وجود تعاون ثنائي متبادل بين الجانبين في المجال المصرفي والمالي.

2. المؤسسة الوطنية للنفط

القضاء الإداري يبطل مذكرة التعاون في قطاع النفط مع تركيا

قضت محكمة استئناف طرابلس، في 20 فبراير 2024، إبطال العمل بمذكرة التفاهم بين ليبيا وتركيا للتعاون في مجال الطاقة الهيدروكربونية، اقترحتها السفارة التركية لدى طرابلس، ووقعها نيابة عن وزير النفط والغاز وزير الاقتصاد والتجارة "محمد الحويج"، في أكتوبر 2022، ممثلا فيها حكومة الوحدة الوطنية، ولم تبد المحكمة أسباب الإبطال .

وزير الاقتصاد والتجارة في تصريح سابق لفواصل، قال إن لليبيا الحق في إلغاء مذكرة التفاهم مع تركيا في مجال الاستثمار النفطي في مدة 3 أشهر من توقيعها، مضيفا أنه وقع المذكرة بالإنابة عن وزير النفط والغاز لسفر الأخير خارج البلاد في مهمة رسمية أثناء قدوم الوفد التركي إلى طرابلس، منوهاً إلى أن عون موافق على إبرام المذكرة، بعد الأخذ ببعض الملاحظات التي قدمها. ومن الملاحظات أن ليبيا طلبت أن يكون أجل المذكرة عاماً واحداً، وتركيا اقترحت أن يكون أجلها 5 سنين، والتعديل اقتضى أن يكون أجلها 3 سنوات.

وكان المحامي عصام الماوي قد رفع دعوة قضائية لدى محكمة البيضاء الابتدائية، ضد رئيس حكومة الوحدة "عبد الحميد الدبيبة" ووزير النفط ووزيرة الخارجية حينها "نجلاء المنقوش"، عقب إتمامهم اعتماد مذكرة التفاهم مع تركيا المتعلقة بقطاع النفط والغاز، بداعي الجهل بمضامين المذكرة وما يترتب عنها من التزام تجاه ليبيا.

ووفق الكاتب التركي فؤاد شفكاتلي، فإن الاتفاقية والحقوق الطبيعية التركية ستكون مهددة بعد هذا الحكم. ويرى بأن هذه الخطوة تؤشر إلى زيادة تركيا المفاوضات خلال الفترة المقبلة مع الجهات الرسمية في شرق ليبيا، كما هو الحال في غربها.

مستويات قياسية لإنتاج ليبيا من النفط

كشفت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، عن مستويات قياسية لإنتاج البلاد من النفط يومياً. وقال رئيس المؤسسة "فرحات بن قدارة"، إن إنتاج البلاد من النفط يقارب 1.25 مليون برميل يومياً في الوقت الحالي، وقد يرتفع إلى 3.4 مليون برميل يومياً، مشيراً إلى أن هذا المستوى تحقق في سبعينيات القرن الماضي. وقال بن قدارة، خلال فعاليات أسبوع الطاقة الدولي في لندن: إن 25 بالمئة فقط من قدرات خط الأنابيب الذي يصدر الغاز الطبيعي من ليبيا إلى إيطاليا مستغلة حاليا .

وأضاف أن ليبيا ستعقد جولة مناقصات لمنح حقوق للتنقيب عن النفط في نهاية العام الحالي أو أوائل العام المقبل، مشيراً إلى أن هناك مؤشرات على مشاركة شركات كبرى في هذه الجولة. ولفت رئيس المؤسسة الوطنية للنفط إلى أن المؤسسة تدرس إنتاج الطاقة الشمسية بالتعاون مع شركاء، من أجل الاستخدام المحلي وربما التصدير إلى أوروبا.

يذكر أن قطاع النفط يشكل العمود الفقري للاقتصاد الليبي، وتعتمد بصورة رئيسية عليه، كما تعد إيرادات ليبيا من النفط وصادراته بمثابة مصدر الثروة الرئيسي للبلاد، وتمتلك ليبيا أفضل أنواع الخام في العالم.

3. المصرف المركزي

في رسالة للدبيبة. الكبير يحذر من استمرار السياسات المالية الحالية

دعا محافظ مصرف ليبيا المركزي "الصديق الكبير"، إلى إيقاف الإنفاق الموازي المجهول المصدر، وإقرار ميزانية موحدة لكامل التراب الليبي. وطالب الكبير، في رسالة موجهة إلى رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، بترشيد الإنفاق بما يحافظ على احتياطات الدولة وحقوق الأجيال القادمة، إلى جانب تنويع مصادر الدخل وتعزيز دور القطاع الخاص. كما شدد الكبير على ضرورة تخفيض الاعتماد على الواردات الخارجية من السلع الاستهلاكية التي تجاوزت نسبه الـ 80%، والعمل على زيادة إنتاج النفط وتصديره على المدى القريب والمتوسط، مناشداً أن تكون أولوية الإنفاق للاستثمار في التنمية الشاملة. واستطرد الكبير قائلاً، إن الإنفاق العام منذ عام 2021، بدأ بباب المرتبات الذي سجل 65 مليار دينار عام 2023، مقارنة بعام 2021 الذي سجل 33 مليار، مضيفاً أن الإنفاق الاستهلاكي يستحوذ على 95% من الإنفاق العام.

وأشار الكبير إلى ارتفاع بند الدعم من 20.8 مليار دينار عام 2021 إلى 61 مليار خلال 2022، متوقعاً أنها فاقت 61 مليارا خلال العام 2023. وكشفت رسالة المحافظ أن الدولة أنفقت منذ عام 2021 وحتى نهاية العام 2023 قرابة 420 مليار دينار، وجه معظمها لنفقات استهلاكية على حساب الإنفاق التنموي. وتضمنت الرسالة الموجهة ردا على الدبيبة حول تصريحاته في احتفالية 17 فبراير بشأن سعر صرف الدولار، وقال الكبير إن الرغبة وحدها لا تكفي لإعادة سعر صرف الدولار إلى 1.3 دينار كما كان سابقاً، بسبب الممارسات الفعلية للحكومات المتعاقبة، مشيراً إلى أن التوسع في الإنفاق ساهم في تضخم سعر الدولار. وأرجع الكبير تراجع سعر صرف الدينار أمام الدولار إلى الأزمات المتعاقبة منذ عام 2013، والتي تمثلت في الإغلاق التعسفي للنفط الذي كبد الدولة خسائر بحوالي 150 مليار دولار، صاحبه خلل أيضا في السياسات المالية والتجارية.

الانفاق العام	2021	2023
بند المرتبات	33 مليار دينار ليبي	65 مليار دينار ليبي
بند الدعم	20.8 مليار دينار ليبي	61 مليار دينار ليبي
مستوي الانفاق العام لعام 2023		165 مليار دينار ليبي

وقال الكبير إن هذه الأسباب أدت إلى استنزاف جزء كبير من احتياطات الدولة من النقد الأجنبي، ولم يكن هناك خيار لإحداث التوازن والحفاظ على ما تبقى من احتياطات النقد الأجنبي إلا بتخفيض قيمة الدينار أمام العملات الأخرى. كما عزا الكبير انخفاض قيمة الدينار الليبي أيضا إلى زيادة مستوى الإنفاق العام بشكل ملحوظ وبلوغه مستوى 165 مليار دينار عام 2023، ووجود إنفاق مواز مجهول المصدر أسهم في ارتفاع حجم الطلب على النقد الأجنبي. واعتبر الكبير أن وصول السعر إلى 1.3 للدولار الواحد لن يحدث إلا باستنزاف احتياطات المصرف المركزي واللجوء إلى الاقتراض من المؤسسات الدولية وهو ليس بالأمر الهين وينال من سيادة الدولة واستقرارها.

جدير بالذكر أن الدينار الليبي في آخر تحديث له تخطى حاجز 7.50 دينار أمام الدولار، مسجلاً تراجعاً غير مسبوق منذ سنوات في السوق الموازية. ويشهد الدينار الليبي تراجعاً متزايداً أمام الدولار منذ شهر أكتوبر الماضي. ويستقر متوسط سعر الصرف الرسمي للدولار عند حدود 4.85 دينار، وفقا لجدول أسعار الصرف المعلنة من مصرف ليبيا المركزي.

وكان مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي قد أقر في أغسطس 2020، توحيد سعر صرف الدينار الليبي، ليصبح سعره مقابل حقوق السحب الخاصة 0.1555، أي ما يعادل الدولار 4.48 دينار. وتعد هذه المرة الأولى التي يتخطى فيها الدولار حاجز 7.5 دنانير منذ إقرار حكومة الوفاق إجراءات الإصلاح الاقتصادي عام 2018.

وعن زيادة المرتبات والمنح، قال الكبير إن التوسع في الإنفاق قد يرضي بعض الأطراف على المدى القصير، ولكن يتنافى مع مبادئ الاستدامة المالية وضمان حقوق الأجيال القادمة. وتساءل الكبير حول كيف ستوفر الحكومة تمويل هذه الزيادات، خاصةً في ظل تراجع حجم الإيرادات المتوقعة للعام 2024 إلى مستوى 115 مليار دينار، و5 مليارات إيرادات سيادية بإجمالي قدره 120 مليار دينار. وحذر الكبير من أن الاستمرار في نفس السياسات المالية سوف يزيد الأمر تعقيداً، ويترتب عليه عجز مؤكد، وفق قوله، وطالب الدبيبة بالعمل معاً لاتخاذ السياسات الكفيلة لتفادي التمويل بالعجز.

وتحمل هذه التصريحات توتراً لم يعد خافياً بين الكبير والدبيبة. وفي هذا السياق، كشف موقع أفريكا إنتيليجنس الاستخباري الفرنسي، عن وساطة تركية قادها وزير خارجيتها "هاكان فيدان"، خلال زيارته إلى ليبيا، في 7 فبراير الماضي، للتقريب بين الدبيبة والكبير، وتهدئة التوتر بين مسؤول السياسة النقدية ومسؤول السلطة التنفيذية الذي تدعمه أنقرة. ويقول الموقع الاستخباري، إن وزير الخارجية التركية التقى سراً الصديق الكبير، بتنسيق وتسهيل من سفير تركيا لدى ليبيا "كنعان يلمز". وكان فيدان قد اجتمع مع الدبيبة قبل لقائه الكبير.

وتزداد الضغوط على رئيس حكومة الوحدة وتجعله في عزلة متزايدة في ليبيا، عقب الخلاف الذي نشب بينه وبين محافظ المركزي منذ أشهر، حين شرع الكبير بعرقلة تمويل حكومة الدبيبة، وتعطيل العقود التي يشارك فيها قريب الدبيبة ومستشاره، إبراهيم الدبيبة. ويردف الموقع أن تأخير صرف مرتبات موظفي القطاع العام منذ ما يربو 3 أشهر، يزيد من إضعاف موقف رئيس حكومة الوحدة بشكل كبير. وخلال لقائه مع فيدان، برر محافظ المركزي قراراته بحماية احتياطيات ليبيا من النقد الأجنبي. ومع أن المركزي هو المسؤول على معظم الإيرادات، إلا أن مؤسسة النفط بقيادة "فرحات بن قدارة" أنشأت آلية لتحصيل الإيرادات عبر نظام المقايضة، لمبادلة الوقود المكرر في الخارج بالنفط. وقد "حاول فيدان إقناع الكبير، الذي يحاول الدخول في السياسة، بدفن الأحقاد".

وفي خطوة زادت من الحصار المالي على حكومة الدبيبة، أصدر رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح"، قراراً يحظر بموجبه على جميع المؤسسات والشركات العامة تقديم أي تمويل لحكومة الوحدة الوطنية، سواء على شكل قروض أو تحت مسمى المسؤولية الاجتماعية. وحذر صالح من أن أي إثبات لمثل هذه التصرفات، سيضع المسؤولين والممثلين القانونيين لتلك الجهات تحت طائلة القانون، بتهمة إهدار المال العام والتقصير في حمايته. كما طالب صالح عدة جهات رقابية وإدارية، أبرزها المصرف المركزي وهيئة مكافحة الفساد ومجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط، بمراعاة القرار واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه.

المصرف المركزي قلق من انتشار فئة 50 دينار مجهولة المصدر

أبدى مصرف ليبيا المركزي قلقه الكبير إزاء انتشار فئة 50 دينار غير معروفة المصدر بين التداول، مشيراً إلى أن هذه الفئة محل تحقيقات النيابة العامة. وذكر مصدر من المصرف المركزي أن هناك 3 فئات متداولة من ورقة الـ 50 دينار، وأن إحداها تتسبب

بشكل مباشر في استنزاف الاحتياطي من العملات الأجنبية، مما يشكل تهديداً لاستقرار سعر صرف الدينار. يأتي ذلك بالتزامن مع إبلاغ محافظ المصرف المركزي للجنة المالية بمجلس النواب بدراسة سحب تلك الفئة من 50 دينار من التداول للحد من آثارها السلبية.

وقالت الحكومة المكلفة من مجلس النواب، إن قرار إصدار فئات العملة وسحبها من التداول يكون وفقاً للتشريعات، وقانون المصارف من اختصاص محافظ مصرف المركزي ونائبه، ولا بد أن تصدر بموافقتهم جميعا. وأكدت الحكومة أنه لابد أن يسبق قرار سحب العملة من فئة الخمسين دينار تنبيه وفترة زمنية لاتقل عن 6 أشهر حتى تسحب نهائياً من التداول، وهذا ما لم يحصل حتى الآن، وفق قولها. وأكدت الحكومة أن المعلومات المتداولة بين المواطنين حالياً ليس لها أي أساس قانوني أو إجرائي. مضيفةً أنه وفقا للتشريعات النافذة، فإن رفض العملة المتداولة قانونا يعد جريمة معاقب عليها بموجب قانون العقوبات الليبي، ويؤثر في الاقتصاد الوطني والتداول التجاري بين الناس. ونوهت الحكومة بأن جميع فئات العملة الليبية قابلة للتداول بشكل طبيعي سواء بين الأفراد أو المؤسسات المصرفية أو الجهات العامة.

كما عممت مديرية أمن بنغازي على الأقسام التابعة لها بضبط أي شخص يرفض التعامل بفئة الـ 50 دينارا واتخاذ كافة الإجراءات حياله. وقالت المديرية في رسالة إلى رؤساء أقسام التحريات العامة والنجدة والبحث الجنائي ومراكز الشرطة، إن البيانات الصادرة عن الحكومة المكلفة تؤكد صحة تداول هذه الفئة وفقاً للتشريعات النافذة. وأوضحت المديرية أن رفض العملة المتداولة يعد جريمة يعاقب عليها القانون ويؤثر في الاقتصاد الوطني والتداول الجاري وفق البيان.

المؤشرات الاقتصادية والتجارية خلال النصف الثاني من شهر فبراير 2024:

- من أهم المؤشرات الاقتصادية في هذه الفترة هو تزايد الحراك التجاري والتعاون الاقتصادي بين ليبيا ومصر، وهو حراك لا يقتصر على المنطقة الشرقية المتحالفة مع مصر، بل أيضا شمل المنطقة الغربية التي أصلحت مصر علاقاتها معها في السنوات الأخيرة. لكن مسار الإصلاح يمر بمحطات متعرجة غير ثابتة.

برز الحراك التجاري والاقتصادي في هذه الفترة من خلال تنظيم الملتقى التجاري الليبي المصري في بنغازي، ودعوة وزير الاقتصاد والتجارة في حكومة الدبيبة لإقامة شراكة ليبية مصرية طويلة المدى خلال اجتماعه في مقر السفارة الليبية بالقاهرة، مع ممثلي كبرى الشركات المصرية، وتأكيد بن قدارة خلال لقاءه مع وزير الطاقة المصري، على أهمية مساهمة الشركات المصرية في تنفيذ المشروعات البترولية بليبيا، وتأكيد الوزير المصري جاهزية شركات بلاده للعمل في ليبيا، خاصة في مجالات التدريب ونقل الخبرات والمساعدة الفنية.

السؤال الذي يطرح نفسه الآن، هل مساعي مصر لتشكيل حكومة جديدة موحدة يؤثر على علاقاتها الاقتصادية مع المنطقة الغربية؟ أم أن الدبيبة سيستغل هذا الملف في التأثير على الموقف المصري، ليضمن استمراره على رأس الحكومة الحالية أو حتى الموحدة التي ستدير العملية الانتخابية؟

- في الوقت الذي كشفت فيه المؤسسة الوطنية للنفط عن مستويات قياسية لإنتاج البلاد من النفط يومياً، حيث قارب 1.25 مليون برميل يومياً، ويتوقع أن يرتفع إلى 3.4 مليون برميل يومياً، فإن محكمة استئناف طرابلس قد قضت، في 20 فبراير الماضي، إبطال العمل بمذكرة التفاهم بين ليبيا وتركيا للتعاون في مجال النفط، والتي وُقعت في أكتوبر 2022.

إن استمرار أزمة الصفقات النفطية التي تعقدها المؤسسات الليبية مردها استمرار الانقسام السياسي وعدم تشكيل المؤسسات ذات الصلة بهذه الاتفاقيات، والتي تقوم بدور الموافقة عليها، فضلاً عن الدور الرقابي والمساءلة، خاصةً وأن توقيع هذه الاتفاقيات تحتاج لنظام سياسي منتخب ومستقر. وهذه التطورات كفيلة بإفشال خطط تطوير وتعظيم الإنتاج الليبي من النفط، وهي مسألة مصيرية للاقتصاد الليبي الريعي المعتمد في معظمه على واردات النفط.

- خصوصية أزمة الانقسام السياسي في ليبيا تكمن في أنها أزمة بنيوية ومؤسساتية، أو ما يمكن تسميته "مأسسة الأزمة". وبين أزمة المؤسسات ومأسسة الأزمات تعيش ليبيا على المستوى الاقتصادي حالة تخبط وتردي، لا يجب لدولة نفطية مثلها أن تمر بها.

ظهر هذا التردي في ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازي، وارتفاع حجم الإنفاق الحكومي، ووجود إنفاق آخر موازي، واستنزاف جزء كبير من احتياطات الدولة من النقد الأجنبي، وغيرها من المشكلات التي ذكرها محافظ المصرف المركزي في رسالته للدبيبة، والتي أكدت على وجود خلافات قوية بين الرجلين، دفعت تركيا للتدخل للوساطة بينهما. وبعد عرقلة الكبير تمويل حكومة الدبيبة، ثم مخاطبة البرلمان مؤسسات الدولة بعدم تقديم أي تمويل لهذه الحكومة، يعيش الدبيبة وحكومته حصاراً مالياً خانقاً.

هذا فضلاً عن التخبط نتيجة وجود عملة الـ 50 دينار مجهولة المصدر، وما فاقم الأمر أن مؤسسات الدولة في الغرب دفعت باتجاه سحب هذه العملة من السوق، بينما دافعت حكومة الشرق عنها. وهذه الحالة أيضا تعكس مدى التعقيد في الأزمة المؤسساتية في ليبيا، فهي ذات طبيعة مركبة، إذ أنها ليست فقط أزمة مناطقية بين الشرق والغرب، فالانقسامات تتواجد أيضا بين الأفراد والمؤسسات داخل المنطقة الواحدة، الشرقية أو الغربية.

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي

يتناول هذا المحور التطورات السياسية الداخلية، وتشمل الاحتجاجات الشعبية وما يرتبط بها من مطالب، وطريقة تعاطي السلطات معها. فضلاً عن اللقاءات الهامة بين المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية داخل ليبيا، وما تصدر عنها من قرارات وتصريحات. وأخيراً ملف الصراع بين المنطقتين الشرقية والغربية، وما يرتبط بذلك من جهود لتسوية الصراع، بما في ذلك إجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة.

1. الاحتجاجات والمطالب

حرس المنشآت النفطية في ليبيا ينهون إضرابهم بعد زيادة رواتبهم

رفعت حكومة الوحدة الوطنية رواتب حرس المنشآت النفطية وفق الجدول الموحد الخاص بالمنتسبين للجيش الليبي، جاء ذلك بعد اعتصامات للحرس مع إقفال جزئي لميناء مليته للغاز غرب طرابلس، في 25 فبراير 2024، للمطالبة برفع أجورهم وصرف علاواته، وقد أنهوا اعتصامهم بناءاً على هذا القرار. وقال رئيس جهاز حرس المنشآت النفطية العميد "عبد الرحمن الجرماني"، إن المنتسبين للجهاز لم يقوموا بأي إقفال للحقول والمنشآت النفطية، باستثناء قفل جزئي لميناء مليته، والميناء يعمل بكامل طاقته الإنتاجية، لافتاً إلى وجود طلبيات للبنزين عبر مصفاة الزاوية والأمور تسير بشكلها الطبيعي. وأوضح أن زيادة الرواتب والأجور مطلب أساسي للمنتسبين للجهاز، حيث إن 5000 منتسب لجهاز حرس المنشآت رواتبهم لا تتعدى 850 دينارا (ما يعادل 175 دولارا)، وهم يطالبون برفع رواتبهم أسوة بزملائهم في الجيش الليبي والعاملين في الوظائف العامة .

ويقدر عدد المنتسبين للجهاز حرس المنشآت النفطية وفق بيانات وزارة المالية سنة 2022 بعدد 10 آلاف منتسب في مختلف أنحاء البلاد. وتتكرر ظاهرة الإغلاقات النفطية في ليبيا، خاصة في الجنوب الليبي الغني بمواقع النفط، بسبب العديد من الأسباب، بعضها يتعلق بتردي الوضع المعيشي، وأخرى على صلة بالصراع السياسي الحاصل في البلاد، خاصة أن النفط يعد ورقة ضغط حساسة على اعتبار أنه المورد المالي الأهم للبلاد، وتعتمد ليبيا على القطاع النفطي كمصدر رئيسي للدخل، إذ يمثل نحو 95 بالمائة من إيراداتها، بحسب بيانات رسمية.

2. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية

الأعلى للدولة يرفض قرار البرلمان إنشاء صندوق إعادة الإعمار برئاسة نجل حفتر

أعلن المجلس الأعلى للدولة الليبي رفضه لقرار مجلس النواب القاضي بإنشاء صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا، معتبراً ذلك تعدياً على اختصاصات السلطة التنفيذية. وقال رئيس المجلس "محمد تكاله"، في رسالة وجهها إلى رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح": "نجدد تذكيركم برفضنا التام لكل ما صدر عن مجلسكم في جلسة 6 فبراير واعتباره والعدم سواء، لا سيما قانون إنشاء صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا".

واعتبرت الرسالة قرار مجلس النواب "استخفافاً بدورنا، وتعدياً على السلطة التنفيذية، وافتئاتاً على اختصاصاتها". وفي 6 فبراير الماضي، أصدر مجلس النواب الليبي القانون رقم 1 للعام الجاري، بشأن إنشاء صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا، وكلّف بلقاسم، نجل المشير خليفة حفتر، مديراً له. ونصت المادة السادسة بشأن إيرادات الصندوق على أن تقر له ميزانية خاصة من صندوق مجلس النواب للإعمار، بالإضافة إلى الهبات والمساعدات غير مشروطة والقروض والمساهمات الدولية

والمحلية، وأيضاً الإقراض عن طريق مصرف ليبيا المركزي. وفي 19 فبراير، أدى "بلقاسم حفتر" اليمين القانونية أمام رئيس مجلس النواب كمدير للصندوق.

وذكر تقرير صادر عن البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أن ليبيا بحاجة إلى 1.8 مليار دولار لإعادة الإعمار والتعافي من كارثة السيول الجارفة التي ضربت مدينة درنة. ولفت التقرير إلى أن الفيضانات دمرت أو ألحقت أضراراً بأكثر من 18500 منزل، تشكّل 7% من إجمالي المساكن في ليبيا، ما أدى في بادئ الأمر إلى تشريد ما يقرب من 44800 شخص بينهم 16 ألف طفل.

الدبيبة يكشف تفاصيل مشروع حفر 207 بئراً لمواجهة أزمة المياه في ليبيا

كشف رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، خلال احتفالية إطلاق مشروع حفر 207 بئراً في مختلف المدن الليبية، بهدف مواجهة أزمة المياه وشح الموارد المائية في عدة مناطق. وقال الدبيبة إن 67 بئراً تم إنجازها في المنطقة الغربية، و57 بئراً في المنطقة الشرقية، فيما تم حفر 37 بئراً في المنطقة الوسطى، و29 بئراً في المنطقة الجنوبية، إضافة إلى 17 بئراً في المنطقة الجنوبية الشرقية. وأوضح الدبيبة أن الهدف من المشروع هو إنتاج 97 ألف متر مكعب يومياً من المياه، لتغطية احتياجات المدن والقرى الليبية التي تعاني من شح المياه وارتفاع تكاليف توفيرها .

3. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية

حراك ملحوظ للسفراء والمبعوثين الأجانب في الأزمة الليبية

قام المبعوث الألماني الخاص لليبيا "كريستان بوك" بعدد من اللقاءات مع الفرقاء الليبيين، حيث التقى برئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، في 25 فبراير 2024، وناقشا التطورات السياسية في المنطقة وأثرها على الاستقرار في ليبيا، وأكد بوك على دعم بلاده جهود التوصل إلى حل سياسي يلبي تطلعات الشعب الليبي.

كما التقى كريستان بوك برئيس مجلس المفوضية العليا للانتخابات "عماد السايح"، وأكد بوك استعداد بلاده لتقديم الدعم الفني والاستشاري مما يعزز جاهزية المفوضية لتنفيذ الاستحقاقات الانتخابية المرتقبة.

والتقى أيضا المبعوث الألماني برئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، وتمحور اللقاء، الذي عُقد بمقر المجلس في طرابلس، حول الدفع قدماً بالعملية السياسية في ليبيا للوصول للانتخابات التي يشارك فيها الجميع دون إقصاء لأحد، بالإضافة إلى مستجدات مشروع المصالحة الوطنية الذي يتبناه المجلس.

وأخيراً التقى المبعوث الألماني بالنائب الأول لرئيس المجلس الأعلى للدولة "مسعود عبيد"، في مقر المجلس بالعاصمة طرابلس، وناقش معه آخر المستجدات السياسية الجارية في البلاد، والقوانين الانتخابية الصادرة عن لجنة 6+6 وآلية تنفيذها لإنجاز الاستحقاق الانتخابي. وأكد كريستان كوك استعداد بلاده لمساعدة الأطراف السياسية لتقريب وجهات النظر فيما بينها.

أما سفير بريطانيا لدى ليبيا "مارتن لونغدن"، فقد بحث مع المنفي، في 21 فبراير الماضي، بمقر المجلس في طرابلس، آخر المستجدات السياسية في ليبيا، والدفع

بها قدماً للوصول للانتخابات في أقرب الأوقات. وتناول اللقاء التقدم المُحرز في مشروع المصالحة الوطنية، والتجهيزات الخاصة بالملتقى الجامع الذي سوف يعقد في أبريل من العام الجاري.

كما بحث مارتن لونغدن مع المكلف بتسيير أعمال وزارة الخارجية في حكومة الوحدة الوطنية "الطاهر الباعور"، بمقر وزارة الخارجية، العلاقات الثنائية بين ليبيا وبريطاني، وتعزيز التعاون بين البلدين دعماً لجهود الاستقرار في ليبيا.

وبحث أيضا السفير البريطاني مع رئيس المجلس الأعلى للدولة "محمد تكاله"، جهود المملكة المتحدة الرامية لدعم المسار الديمقراطي في ليبيا، ومناقشة المساعي التي يبذلها المبعوث الأممي لمعالجة الانسداد السياسي.

أما سفير إيطاليا لدى ليبيا "جان لوكا البيريني" فقد التقى بمسعود عبيد، في 18 فبراير، في مقر السفارة بطرابلس. وقد أكد الطرفان على دعمهما لمجهودات المبعوث الأممي. كما تطرق اللقاء إلى ملف المصالحة الوطنية وضرورة تنفيذها، لتحقيق الاستقرار في البلاد، إضافة إلى ضرورة إيجاد قوانين انتخابية متفق عليها للوصول إلى الاستحقاق الانتخابي تحت مظلة حكومة موحدة.

كما بحث سفير روسيا لدى ليبيا "حيدر أغانين" مع النائب بالمجلس الرئاسي "موسى الكوني"، في 18 فبراير، مستجدات الأوضاع على الصعيدين المحلي والإقليمي، وعدد من الملفات السياسية والاقتصادية ذات الاهتمام المشترك.

وأخيراً، بحث القائم بالأعمال الأمريكي بليبيا "جيرمي برنت" مع النائب الأول لرئيس مجلس النواب "فوزي النويري" ورئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بالمجلس "يوسف العقوري"، سبل الدفع بالعملية السياسية في ليبيا، وذلك بمقر ديوان مجلس النواب بمدينة بنغازي. وقدم المسؤول الأمريكي توضيحاً لمبادرة باتيلي، مشيراً إلى جهود الولايات المتحدة لتوحيد المؤسسات الليبية وتقديم الدعم الفني والتدريبي لها.

مجلس الأمن يؤكد دعمه للانتخابات والمصالحة في ليبيا

في 27 فبراير 2024، أكد بيان صدر عن مجلس الأمن بشأن ليبيا مجددًا دعم المجلس للعملية السياسية في ليبيا بقيادة الأمم المتحدة، بهدف إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية نزيهة في أقرب وقت. واعتبر البيان أن قوانين الانتخابات المحدثة التي اتفقت عليها لجنة 6+6 هي الأساس للمضي نحو الانتخابات، في إقرار ضمني بأن باب الجدل حول قوانين 6+6 قد أغلق ولا مجال لتعديلها. كما حث البيان جميع الأطراف الليبية على المشاركة الكاملة مع المبعوث الأممي بحسن نية ودون شروط مسبقة من أجل التقدم نحو الانتخابات. وتضمن البيان تلويحًا بفرض عقوبات على من يعيق أو يعرقل استكمال عملية الانتقال السياسي، بما في ذلك عرقلة أو تقويض الانتخابات.

إلى جانب التركيز على الانتخابات، أكد البيان أيضا أهمية التقدم في الملفات الأمنية والاقتصادية والإنسانية في ليبيا، مشددًا على أهمية توفير بيئة آمنة لمنظمات المجتمع المدني.

كما رحب البيان بجهود المجلس الرئاسي لإطلاق المصالحة الوطنية، بدعم من الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك تسهيل المؤتمر الوطني للمصالحة المقرر عقده في 28 أبريل في سرت. ودعا البيان أيضًا إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية من ليبيا، معربًا عن القلق من تصاعد التوترات وانتشار التشكيلات المسلحة.

فشل اجتماع تونس.. واتفاق على تشكيل حكومة جديدة وإجراء الانتخابات

حل أعضاء من مجلسي النواب والأعلى للدولة، في 27 فبراير 2024، بتونس العاصمة، وذلك لعقد لقاء تشاوري بينهما من أجل حل الأزمة السياسية الخانقة في ليبيا. ووجد وفد مجلسي النواب والدولة أنفسهم في أزمة بسبب منع السلطات التونسية عقد الاجتماع لأسباب غير معلومة. وعلى عجل أعلن أعضاء المجلسين بعد تعذر لقائهم الذي وصفوه بالتشاوري، عن اتفاق بينهما تضمن أول بنوده: ضرورة الالتزام بتنفيذ القوانين الانتخابية المنجزة عبر لجنة(6+6) . ولعل أبرز ما اتفقا عليه هو ضرورة تشكيل حكومة وطنية جديدة تعمل على إنجاز الاستحقاق الانتخابي، ودعوة مفوضية الانتخابات للشروع في تنفيذ القوانين الانتخابية، والإعلان عن موعد لإجرائها.

وشدد الاتفاق على ضرورة احترام الملكية الليبية للعملية السياسية، مشيراً إلى أن اختيار رئيس الحكومة الجديدة يكون من خلال آلية شفافة ونزيهة، بالتوافق بين المجلسين ورعاية البعثة الأممية. وفي سياق ذي صلة، أكد الأعضاء على أهمية دعوة كل الأحزاب السياسية والقوة الوطنية للتواصل والتنسيق مع اللجنة المكلفة من أجل مشروع وطني لإنقاذ البلاد. من جهة أخرى عبر أعضاء المجلسين عن قلقهم بشأن حجم النهب والصرف خارج إطار القانون وفق ما أعلنه تقرير البنك المركزي، مطالبين باتخاذ خطوات حاسمة لوقفه. وفي ختام اتفاقهم، بينوا ضرورة تشكيل لجنة من أعضاء المجلسين تتابع تنفيذ المخرجات المتوافق عليها، على أن تقدم اللجنة تقريرها الأول لأعضاء المجلسين بعد 15 يوماً من هذا الاجتماع.

المؤشرات السياسية الداخلية خلال النصف الثاني من شهر فبراير 2024:

- لا جديد يذكر فيما يتعلق بالمؤشرات السياسي، استمرار الانقسام السياسي ومعها الحكومي أيضا، وعدم إحراز مبادرة باتيلي أي خطوات متقدمة، سواء ما يتعلق بالاجتماع التمهيدي، أو اللقاء الرئيسي الذي سيجمع الأطراف الخمسة، بهدف إنهاء المرحلة الانتقالية وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. واستمرار جهود باتيلي في عقد لقاءات مكثفة مع المسؤولين المحليين والأجانب لتحريك المياه الراكدة في هذه الأزمة. وجلسة مجلس الأمن حول ليبيا، والذي بينت حجم التأزم والتعقيد في أزمة ليبيا الداخلية. واستمرار أيضا الخلافات داخل المعسكر الواحد، كما برزت هذه المرة بين الدبيبة والكبير. وتصاعد حضور السفراء والمبعوثين الأجانب في الأزمة الليبية، بهدف الدفع قدماً بإنهاء المرحلة الانتقالية، بشكل يضمن مصالحهم، بحيث لا يتم تجاوزهم في أي صيغة محتملة للحل، شمل ذلك سفراء ومبعوثي ألمانيا وأمريكا وبريطانيا وإيطاليا وروسيا.

رابعاً: المؤشر السياسي الدولي

يتناول هذا المحور الأنشطة السياسية الخارجية للدولة الليبية وتفاعلاتها مع القضايا الإقليمية والدولية. ويشمل اللقاءات والزيارات والتصريحات الرسمية، بالإضافة إلى السياسات والقرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، وأخيراً النفوذ السياسي للقوى الإقليمية والدولية في ليبيا.

1. اللقاءات والتصريحات الرسمية

مبادرة الدبيبة لوقف الحرب في السودان وسط زيارة للبرهان وحميدتي

في 24 فبراير 2024، أفاد مكتب الإعلام بحكومة الوحدة الوطنية بأن رئيس الحكومة "عبد الحميد الدبيبة"، أجرى مكالمة هاتفية مع قائد قوات الدعم السريع في السودان "محمد حمدان دقلو" (حميدتي)، ودعاه إلى زيارة ليبيا.

وقالت الحكومة في بيان لها، إن الاتصال الهاتفي تناول "ضرورة تقريب وجهات النظر بين الأطراف السودانية لإحلال السلام والاستقرار في السودان الشقيق". وعبر حميدتي عن "شكره لدعوة الدبيبة لزيارة ليبيا التي سيقوم بتلبيتها في القريب العاجل، مضيفاً أنه يثمن مبادرة الدبيبة وجهوده لدعم الاستقرار والسلام في السودان. وقبل نحو شهر، التقى الدبيبة في طرابلس سفير السودان لدى ليبيا "إبراهيم محمد"، وجرى الحديث معه عن تسهيلات للاجئين السودانيين بقبولهم في المدارس والجامعات الليبية، واستكمال إجراءاتهم القانونية من مصلحة الجوازات. كما سلم السفير السوداني الدبيبة رسالة شفهية من رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان "عبد الفتاح البرهان"، وفق إعلام الحكومة الذي لم يكشف عن فحوى هذه الرسالة.

وبعد يومين من المكالمة الهاتفية بين حميدتي والدبيبة، وإطلاق الأخير مبادرة لوقف الحرب في السودان، في 26 فبراير الماضي، توجه عبد الفتاح البرهان إلى ليبيا في زيارة رسمية، التقى خلالها برئيس مجلس الرئاسة "محمد المنفي"، ورئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة". ورافق البرهان في زيارته كل من وزير الخارجية "علي الصادق"، ومدير المخابرات العامة "أحمد إبراهيم مفضل". وقد ناقش البرهان مع الدبيبة عدداً من الملفات الإقليمية والدولية، وسُبل تعزيز العلاقات

الثنائية بين البلديْن ودعمها وتطويرها. وأطلع البرهان الدبيبة على تطورات الأوضاع في السودان. من جانبه أكد الدبيبة حرصه على تحقيق السلام وإحداث الأمن والاستقرار في السودان وحل الأزمة التي يمر بها.

وخلال لقاءه بالمنفي، بحث البرهان تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين. كما أطلع البرهان المنفي على تطورات الأوضاع في السودان، مؤكداً أن حكومة السودان وافقت على التفاوض في منبر جدة من أجل إنهاء معاناة السودانيين، وأنه تم التوصل في مايو الماضي لاتفاق نص على خروج القوات من منازل المواطنين لمواقع متوافق عليها لكن قوات الدعم السريع لم تلتزم به. وثمن البرهان المواقف الإيجابية لليبيا تجاه السودان الداعمة لوحدته واستقراره، وعبر عن شكره لدولة ليبيا على استقبالها عشرات الآلاف من السودانيين اللاجئين.

من جانبه، أكد المنفي وقوف ليبيا بجانب السودان والتي تعد دولة مهمة بالنسبة لليبيا، ولا يمكن التفريط في استقراره وتماسكه، وأضاف أن جهود ليبيا من أجل التوصل الى السلام في السودان هي التزام ومسئولية، وستستمر حتى تؤتي ثمارها. وأكد المنفي على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للسودان سياسياً أو عسكرياً، وأن لاجئي السودان في ليبيا سيعاملون معاملة الليبيين في جميع النواحي التعليمية والصحية.

وفي هذا السياق، أكد الناطق باسم حكومة الوحدة الوطنية "محمد حمودة"، موقف ليبيا الثابت المعني بمساعدة السودان ودعمها، وفتح الحدود لاستقبال اللاجئين. وقال حمودة إن الحكومة ترى أن حل الأزمة يجب أن يكون سودانياً خالصاً، مشيرا إلى أن التواصل مازال مستمرا بين الحكومة وأطراف الأزمة في السودان. وحول زيارة حميدتي أكد حمودة قبول الأخير الدعوة وأنه سيزور ليبيا قريباً، لافتاً إلى أنه لا توجد أي تفاصيل حول المبادرة.

من جانبه، أوضح وزير الخارجية بحكومة الوحدة "الطاهر الباعور"، أن الحكومة اتخذت قراراً بالوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف في السودان، وأن ما يحدث هناك سيؤثر على ليبيا بشكل مباشر أو غير مباشر، كاشفاً أن ليبيا طرحت فكرة

إسهامها في حل الأزمة السودانية، ووجدت ترحيباً من كافة الأطراف. وأكد الباعور أن حميدتي أبدى موافقة على الدور الليبي في حل الأزمة السودانية دون أي شروط، متوقعاً وصوله لطرابلس خلال هذا الأسبوع أو الأسبوع القادم. وذكر الباعور أن ليبيا تعمل على تحقيق وقف إطلاق النار وتقديم المعونات الإنسانية في السودان مع بداية شهر رمضان.

وفي 29 فبراير، استقبل الدبيبة، في طرابلس، حميدتي والوفد المرافق له. وبحسب ما أفاد المكتب الإعلامي للحكومة الوحدة، فإن اللقاء يأتي بهدف متابعة تطورات الأوضاع في السودان. وأكد الدبيبة على عمق العلاقات التاريخية بين البلدين، الذي يحتم على ليبيا تقديم المساندة في الظروف الحالية، مشدداً على ضرورة إنهاء الحرب والصراع والوصول إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وأعلن حميدتي أنه أجرى "مباحثات مثمرة وبناءة" مع الدبيبة، تناولت التطورات التي يشهدها السودان في ظل الحرب الدائرة، مشيراً إلى أنه قدم للدبيبة رؤيته لوقف الحرب وتحقيق السلام والاستقرار، وإعادة بناء السودان على أسس جديدة وعادلة.

الدبيبة والمنفي يستقبلان رئيس جمهورية غينيا بيساو

استقبل رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، بالعاصمة طرابلس، في 28 فبراير 2024، رئيس دولة غينيا بيساو "عمر المختار سيسكو إمبالو" والوفد المرافق. وبحسب المكتب الإعلامي للحكومة، عبر الرئيس الغيني عن رغبته في توطيد العلاقات الليبية الغينية، ودعم غينيا ودول الاتحاد الإفريقي للجهود المبذولة لإجراء الانتخابات في ليبيا. ورحب الدبيبة بالرئيس الغيني والوفد المرافق له، منوهاً بالعلاقات التاريخية بين البلدين، ومشيداً بأواصر العلاقة والتعاون منذ عقود .

ودعا الدبيبة لتفعيل الملفات المشتركة بين البلدين، وتفاعل الاتحاد الإفريقي ودول تجمع الساحل والصحراء مع الجهود الدولية لإنهاء المراحل الانتقالية في ليبيا للوصول إلى الانتخابات.

كما التقى رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، بمقر المجلس في طرابلس، الرئيس سيسكو إمبالو. وتناول الجانبان تعزيز العلاقات الثنائية وسبل تطويرها في مختلف المجالات، فضلاً عن التنسيق والتشاور فيما يتعلق بسبل تعزيز دفة العمل الإفريقي المشترك، بما يساهم في تحقيق النمو والاستقرار الذي تصبو إليه الدول الإفريقية. وأكد المنفي تطلع ليبيا لتطوير مسار العلاقات الثنائية ودفع أطر التعاون المشترك بين البلدين، وعلى مستوى تجمع دول الساحل والصحراء (س-ص) على شتى الأصعدة رسمياً وشعبياً، مثمناً الدور الفاعل لرئيس جمهورية غينيا بيساو في دعم عملية المصالحة الوطنية في ليبيا من خلال دور الاتحاد الإفريقي.

2. السياسات والقرارات

الولايات المتحدة تقرر تمديد حالة الطوارئ في ليبيا إلى ما بعد 2025

قرر الرئيس الأمريكي "جو بايدن"، تمديد حالة الطوارئ في ليبيا عاماً آخر، إلى ما بعد الـ 25 من فبراير 2025، وإحالة إشعار التمديد إلى الكونغرس الأمريكي. ووفقا للبيت الأبيض، فقد ذكر بايدن في رسالته إلى الكونغرس، أن رفع العقوبات السارية يهدد بالتصعيد العسكري داخل ليبيا، وأن الوضع فيها ما يزال يشكل تهديداً كبيراً للأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة.

وأضاف بايدن في رسالته، أن من سماهم رافضي الحوار ومعرقلي التحول الديمقراطي ما زالوا مهتمين باستغلال ثروات الشعب الليبي، لتعزيز مصالحهم

الضيقة وإدامة الصراع في البلاد. وأوضح بايدن أن العديد من هذه الانقسامات تتعلق بالحصول على الموارد، مضيفاً أنه سيظل هناك خطر جدي يتمثل في أنه إذا لم تتم حماية أصول الدولة الليبية، فسوف يتم اختلاسها من قبل الأطراف المصممة على تقويض عملية السلام الجارية للأمم المتحدة، وفق قوله.

كما أشار بايدن إلى أن تحويل هذه الموارد يمكن أن يؤدي إلى إطالة أمد عدم الاستقرار الحالي في ليبيا وتعميقه، وهو ما يفيد "داعش" و"الجماعات الإرهابية" الأخرى التي تشكل تهديدًا خطيرًا للأمن القومي للولايات المتحدة وأمن الشركاء الإقليميين، بحسب وصفه.

إعادة افتتاح السفارة الروسية في العاصمة الليبية طرابلس

أعادت روسيا افتتاح سفارتها بالعاصمة الليبية طرابلس، في 22 فبراير 2024، وذلك بعد 7 أشهر من اعتماد أوراق السفير الروسي بليبيا "حيدر آغانين"، من قبل المجلس الرئاسي .وحضر مراسم الافتتاح النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى للدولة رئيس لجنة التواصل الليبية الروسية "مسعود عبيد"، ورئيس اللجنة الليبية الروسية المشتركة وزير النفط بحكومة الوحدة الوطنية "محمد عون".

وقد أكد وزير النفط والغاز في كلمته بالحفل، على عمق العلاقة بين البلدين التي تأسست منذ سنة 1955، مبيناً ان إعادة افتتاح سفارة روسيا في طرابلس تعد خطوة هامه ستعزز علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين، وهي رسالة قوية للمجتمع الدولي بأن ليبيا أضحت أكثر استقراراً وأمناً، وأن حكومة الوحدة الوطنية ستقدم كافة الخدمات لتسهيل مهام عمل البعثة الدبلوماسية الروسية .وقال السفير الروسي: "نعتبر اليوم يوما مهما في العلاقة بين روسيا وليبيا، وأن التعاون بين البلدين يدخل حقبة جديدة". مشيراً إلى أنه في الخامس والعشرين من شهر سبتمبر

2025 ستحتفي السفارة الروسية بالذكرى الـ 70 للعلاقات الليبية الروسية. وأشار السفير إلى أن السفارة مقبلة على افتتاح قنصلية عامة في مدينة بنغازي خلال هذا العام.

المؤشرات السياسية الدولية خلال النصف الثاني من شهر فبراير 2024:

- المؤشر الرئيسي لكل التحركات التي يقوم بها الدبيبة على مستوى السياسة الخارجية، هي أنها لا تعبر عن سياسة خارجية متماسكة ذات طبيعة برامجية تهدف لتحقيق مصالح الدولة الليبية القومية، بقدر ما هي أداة يستخدمها في صراعاته الداخلية.

فعلى سبيل المثال، لا يبدو أن الدبيبة ذاته مقتنع بأنه قادر على إحداث إختراق عبر مبادرته في الحرب السودانية، فما فشلت فيه السعودية وبدعم أمريكي لن تنجح فيه حكومة الدبيبة، التي تعاني ذاتها من أزمات عميقة داخلية، ومهددة بالرحيل، في ظل فقدان شعبيتها في الداخل، كما لا تمتلك الحكومة الأدوات التي تمكنها من الدخول كوسيط في الأزمة السودانية. هذا بجانب أن ليبيا ذاتها تعاني من انقسامات سياسية حادة، وتتقاسم إدارة شؤونها حكومتين في الشرق والغرب، ومعارك متقطعة وفوضى أمنية، وما زالت البعثة الأممية غير قادرة على حل الأزمة الليبية وإجراء الانتخابات. وأمام المعطيات الأخيرة، لا يجب أن تُؤخذ مبادرة الدبيبة على محمل الجد، خاصةً وأن دوافع طرحه لها تتجاوز رغبته في الوساطة، مستهدفاً تقوية موقعة في المعادلة السياسية الليبية، بدعم إماراتي، لإثبات أنه الأجدر على قيادة الحكومة التي ستدير العملية الانتخابية، سواء كانت حكومة موحدة بدمج حكومة الشرق مع حكومة الغرب تحت إدارته، أو من خلال استمرار حكومته بتشكيلتها الحالية.

وتحركات الدبيبة الأخيرة في الملف السوداني أيضا قد تكون محاولة هروب للأمام في ظل أزماته الداخلية مع المكونات السياسية والشعبية ومؤسسات الدولة، والمطالبة برحيله وتشكيل حكومة موحدة جديدة.

فضلاً عن مناقشة مسألة دعم حفتر العسكري واللوجستي لقوات حميدتي، ومعضلة اللاجئين السودانيين في مدينة الكفرة بالجنوب الليبي.

خامساً: مختارات

يشمل هذا المحور ملفين رئيسيين، الأول شخصية العدد، والثاني مقال العدد.

1. شخصية العدد

ستيفاني خوري.. نائبة المبعوث الأممي للشؤون السياسية

أعلنت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، في الأول من فبراير 2024، أن الأمين العام "أنطونيو غوتيريش" عين الأميركية من أصل لبناني "ستيفاني خوري" نائبة للشؤون السياسية للمبعوث الأممي في ليبيا "عبد الله باتيلي". وتأتي خوري خلفاً للزيمبابوي "ريزيدون زينينغا"، الذي نُقل إلى بعثة الأمم المتحدة في الصومال، وأعلن غوتيريش أنه يدين له "بالامتنان على خدمته المتفانية في ليبيا".

وقبيل تعيينها في بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، شغلت خوري ستيفاني منصب مديرة الشؤون السياسية في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان. وقالت الأمم المتحدة إن خوري تتمتع بخبرة تتجاوز 30 عاماً في دعم العمليات السياسية ومحادثات السلام والوساطة في حالات النزاع وما بعد النزاع، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط. وذكرت أنها عملت مع الأمم المتحدة منذ أكثر من 15 عاماً في العراق ولبنان والسودان وسوريا واليمن. وأوضحت الأمم المتحدة أن خوري

عملت قبل انضمامها إلى الأمم المتحدة زميلة باحثة في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية ومع عدد من المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك منظمة "البحث عن أرضية مشتركة".

وتتحدث خوري ستيفاني -التي تنحدر من أصول لبنانية- اللغتين العربية والإنجليزية، وحصلت على درجة الدكتوراة في الفقه القانوني ودرجة البكالوريوس في الآداب في الحكومة من جامعة تكساس بالولايات المتحدة. وأعلن باتيلي ترحيبه بتعيين خوري نائبة له للشؤون السياسية، وقال إنه يتطلع للعمل معها قدماً بالعملية السياسية في ليبيا. وتُعد خوري هي ثاني أمريكية تشغل منصب نائب المبعوث الأممي في ليبيا، عقب مواطنتها "ستيفاني وليامز" التي شغلت المنصب إبان ولاية المبعوث الأسبق "غسان سلامة" (2018 - 2020)، قبل أن تتولى إدارة البعثة بالإنابة (2020 - 2021)، ثم مستشارة الأمين العام في ليبيا من ديسمبر 2021، قبل أن تقدم استقالتها في يوليو 2022، بعد فشل جهودها في تحقيق توافق ليبي على قاعدة دستورية لتنظيم الانتخابات.

جاء تعيين ستيفاني خوري خلفاً للزيمبابوي "ريزيدون زينينغا"، الذي شغل منصب نائب الشؤون السياسية بالبعثة منذ 16 ديسمبر 2022، وكان من المنتظر أن يواصل العمل في موقعه، لكن ضغوطاً أميركية قوية دفعت إلى الإطاحة به، خصوصاً وأن منصب نائب رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أصبح، منذ استحداثه بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2542 لسنة 2020، موقعاً استراتيجياً بالنسبة إلى واشنطن، وذلك بهدف مراقبة الملف الليبي عن قرب. وتعتبر خوري، من وجهة نظر البعض، وجهاً أمريكياً ملائما للمرحلة الحالية.

هناك جملة من المهام التي ستكون لها أولوية الإشراف عليها من قبل خوري، ومنها متابعة المبادرة التي كان باتيلي قد أطلقها في نوفمبر الماضي بعد إدخال تعديلات عليها، في سياق اجتماعات جديدة مع فاعلين أساسيين في البلاد من مسؤولين وناشطين قبليين وحزبيين وحقوقيين وناشطين في المجتمع المدني،

والشروع في التخطيط لتشكيل حكومة جديدة موحدة، والتوجه نحو تنظيم الاستحقاقات الانتخابية في الخريف القادم.

وترغب الولايات المتحدة في أن يكون أي تقدم على المسارين السياسي والانتخابي مرتبطاً بحسم مسألة الوجود الروسي في ليبيا، وهو ما يبدو بعيد المنال، وبعدم تمكين الأطراف المناهضة لسياساتها من الوصول إلى الحكم عبر انتخابات ديمقراطية، وهو ما يعني أن خوري ستجد نفسها في تناقض بين وظيفتها الأممية ومصالح بلادها التي دفعت بها إلى المنصب الجديد.

وتزامن تعيين خوري مع بوادر أزمة باتيلي، بدءًا من حديثه لمجلس الأمن واتهامه لكل الأطراف بشكل مباشر خلافًا لأسلوبه الدبلوماسي السابق، فهل تقلص ستيفاني الثانية دور باتيلي بما قد يقوده لتقديم استقالته، أم يتعزز دوره بخوري ومن وراءها؟

2. مقال العدد

تطورات ليبيا في مسارات متجمدة.. محمد بدر الدين زايد

لا تتوقف محاولات تحريك الموقف المتجمد في ليبيا منذ سنوات عدة، وهو التجمد الذي أعقب تراجع قائد قوات الشرق الليبي "خليفة حفتر" إلى مناطق سيطرته في الشرق والجنوب. وقد ظهر مؤخراً ما سمي بالمبادرة الفرنسية. لقد اعتادت الدبلوماسية الفرنسية تاريخياً إطلاق المبادرة تلو الأخرى ومحاولة استثمار هذا في استعادة دورها ومكانتها. ولكن ما يحدث في السنوات الأخيرة يثير تساؤلات كثيرة. وعموماً في حدود ما تم إعلانه، فإن التحرك الفرنسي يقوم به مبعوث الرئيس الفرنسي "بول سولير" وسفير فرنسا لدى ليبيا "مصطفى بهراج". والواضح منه حتى

الآن سلسلة من المشاورات بدأتها في باريس خلال الأسبوع الأول من فبراير الجاري، وتضمن نحو 30 سياسياً ليبياً.

والمشكلة أن فرنسا – فضلاً عن تعدد مبادراتها السياسية التي لم تنجح في ليبيا وغيرها من دول العالم – تثير ضجيجاً مبالغاً فيه منذ تدخلها وقيادتها دول الناتو في الإطاحة بمعمر القذافي، وهو دور أثار قلق إيطاليا جارتها ومنافستها اللدود في ليبيا تاريخياً، التي اعتادت أيضاً انتقاد باريس بشكل بالغ المرارة عند كل تحرك تقوم به الأخيرة في البلد الشمال أفريقي. ومع التقدير بأن لفرنسا وإيطاليا مكانة في مجال النفط الليبي، إلا أن الشواهد في السنوات الأخيرة تشير إلى أن تنافس البلدين لم يثر إلا زوابع فارغة، وأن كليهما لا يملك كثيراً من أدوات التأثير في المشهد الليبي.

ومن ناحية أخرى، قدم المبعوث الأممي "عبدالله باتيلي" إفادته الدورية لمجلس الأمن، في 22 فبراير الماضي، إذ حذر من استمرار الانقسام بين المؤسسات الوطنية الليبية في شرق البلاد وغربها، مع عدم وجود موازنة وطنية معتمدة لتوجيه الإنفاق العام، بما يؤدي إلى استمرار غياب الشفافية في استخدام التمويل العام والتوزيع غير العادل لثروات البلاد، كما أنه يزيد من تعرض الاقتصاد الليبي للاضطرابات الداخلية والخارجية، مشيراً إلى استمرار معاناة المنطقة الجنوبية منذ فترة طويلة من التهميش السياسي والاقتصادي الذي يجب معالجته.

وربما تكون الإيجابية تتمثل في أمرين: هما عدم تسجيل أية انتهاكات لاتفاق وقف إطلاق النار منذ آخر إحاطة لمجلس الأمن، ولكنه أشار أيضاً إلى أن التقدم في تنفيذ بعض أحكام الاتفاق سابق الذكر ما زالت تواجهه عراقيل بسبب الجمود السياسي.

أما الإيجابية الثانية فتتمثل في عودة مئات عدة من المرتزقة التشاديين والمقاتلين الأجانب في إطار تنفيذ اتفاقية السلام التشادية التي وقعت في الدوحة أغسطس 2022. ومن ناحية أخرى حذر المبعوث من استمرار المنافسات بين الجهات الأمنية في طرابلس، داعياً قادة البلاد إلى تنحية مصالحهم الذاتية جانباً والجلوس للتفاوض بحسن نية لمناقشة كل القضايا المتنازع عليها، وأن هناك حاجة ماسة

إلى اتفاق سياسي بين أصحاب المصلحة الرئيسة لتشكيل حكومة موحدة تقود البلاد إلى الانتخابات.

يمكن وصف المشهد الليبي الحالي بأنه قد أصبح محصوراً بين بعدين بالغي الخطورة، هما تكريس أوضاع قائمة غير سوية، وفي الوقت نفسه جمود وعدم مقدرة الأطراف واللاعبين الخارجيين المؤثرين في المشهد على التأثير في اتجاه الخروج من المأزق الراهن، رغم وجود بعض التطورات اللافتة. ففي الغرب تواصل القوى المسيطرة تكريس هيمنتها، مع اشتباكات مسلحة بين الفصائل والجهات الأمنية المتعددة، وتظهر وحدتها لحظة المواجهة مع قوات الشرق الليبي. وبجانب ذلك، هناك تكريس للوجود التركي بكل صوره السياسية والعسكرية والاقتصادية.

وفي الشرق تواصل القوى المعارضة للإسلام السياسي تكريس نفوذها، وتأكيد معارضتها بصورة أوضح للمبعوث الأممي، ويكرر رئيس الوزراء المنبثق من مجلس النواب "أسامة حمادة" انتقاده لباتيلي والدعوة إلى تغييره، وتتكرس مظاهر التحرك والعمل الحكومي المستقل عن العاصمة طرابلس.

ومع كل هذه المعطيات، فإن هناك تطورات لافتة أهمها الانفتاح المصري – التركي، وقد يفتح هذا باباً لطريق طويل مع تراجع القوى العظمى، بما يؤدي إلى مقايضات وترتيبات بين الأطراف الإقليمية والدولية لإنتاج مخرج من هذه الورطات، وهو أمر يحتاج إلى بعض الوقت ليكتمل نضجه.

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBC

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd